

بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على

عوامل تنظيم الأسرة

دراسة ميدانية للمنظمين في بلد الحصن في الأردن

الدكتور. نايف عودة النبوي
جامعة الأردن.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات كالجنس، الديانة، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، نوع السكن، عدد أفراد الأسرة، على موقف أرباب الأسر المنظمة من بعض العوامل الدافعة لتنظيم النسل، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قصدية مكونة من 200 رب أسرة، واعتمدت هذه الدراسة في الحصول على بياناتها من خلال استمارة بحث قام بتوزيعها مجموعة من طلبة قسم علم الاجتماع كما استخدم طريقة التحليل الإحصائي من أجل معرفة الفروق وقد استخدم اختبار (ت) والتباين الأحادي واختبار شافيه لهذه الغاية، وقد أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة معنوية على صعيد متغير الجنس كمتغير مستقبل ومتغير العوامل الاقتصادية، والجو المنزلي وتنشئة الأبناء في حين لم تظهر هناك فروق ذات دلالة معنوية على صعيد متغير الجنس والمتغيرات التابعة كصحة الأم وعمل الزوجة والسكن الملائم، أما على صعيد متغير الدين فلم تظهر فروق ذات دلالة معنوية على صعيد متغير نوع السكن فلم تظهر فروق ذات دلالة معنوية. أما على صعيد تحليل التباين فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية على صعيد كافة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ما عدا متغير المستوى التعليمي مع متغير صحة الأم حيث تبين أن هناك فروق ذات دلالة معنوية.



المقدمة:

بدورها في الحفاظ على بيئة سليمة لها أولاً ومن ثم رفق المجتمع بالعناصر الفاعلة التي لا يمكن أن تكون كذلك دون توفير الرعاية والحماية والعيش الكريم لها.

إلا أن مجتمعات اليوم تعاني من مشكلة التضخم السكاني الذي يعود في واقع الأمر إلى العلاقة المتعكسة بين الإنتاج من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى، فكلما كان الإنتاج عن

الأسرة قاعدة المجتمع وركيزته الأساسية أيّاً كان نوع هذا المجتمع أو طبيعته وعلى هذا فالأسرة تقوم بجملة من الوظائف التي تساعد المجتمع على بقائه واستمراره ولكن لكي تؤدي الأسرة تلك الوظائف المطلوبة بها بشكل سليم فإنها تحتاج إلى جملة من الظروف والعوامل تساعد على القيام

والخدمات الاجتماعية وفي مقدار سلامتها من حيث الأصول الوراثية وما تعانيه من مظاهر انحراف بعض أفرادها وخاصة الأطفال⁽¹⁾.

إن مثل هذه المشكلات تحتاج إلى إصلاح على صعيد النظام الأسري شريطة أن يكون هذا الإصلاح نابع من حاجات الأسرة ومتطلباتها وفي الوقت نفسه يجب أن يكون منسجماً مع بقية النظم الاجتماعية لأن أي خلل في العلاقة التكاملية يجعل الإصلاح غريباً على المجتمع الأمر الذي يدفع بالنظم الاجتماعية إلى التضافر من أجل مقاومته والقضاء عليه⁽³⁾.

وعليه فإن ما طرأ من تغيير على الظروف الاجتماعية والثقافية والحالة الاقتصادية ساعدت على ظهور تيار جديد يتجه نحو الإقلال من الإنجاب والعمل على تنظيمه بما يتوافق مع هذه التغيرات، رغم أن هذا الاتجاه ليس على درجة واسعة من الانتشار⁽⁴⁾.

ولهذا نجد أن الأردن من ضمن بلدان العالم التي تتميز بنمو سكاني مرتفع حيث بلغ متوسط النمو السكاني للفترة من عام 1952 إلى عام 1979 ما نسبته 4.8%، ولم يتوقف النمو عند هذا الحد بل أخذ في الارتفاع ففي الفترة من عام 1979 - 1991 بلغ هذا المعدل 0.2%، وهذا يعني أن السكان في الأردن يتضاعف خلال 15 سنة، والدليل على ذلك أن سكان الأردن تضاعف أكثر من 6 مرات بين عامي 1952 - 1991، حيث وصل حجم السكان حوالي 3.9 مليون نسمة عام 1991 بعد أن كان حجم السكان أقل من 0.2 مليون نسمة عام 1952.⁽⁵⁾

وعلى هذا فإن مثل هذا التزايد المتسارع لا يمكن إلا أن ترافقه معطيات اجتماعية واقتصادية وصحية... إلخ تشكل قاعدة للاتجاه نحو تنظيم النسل وهل تختلف مواقف الأسر المنظمة للنسل.

ومن العوامل التي تدفع للتنظيم في العوامل الاقتصادية والصحية والتربوية، باختلاف جنس

حاجة السكان فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى المعاشي لهم، وهذا ما تسعى له كافة المجتمعات.

غير أن الواقع القائم يدلل بأن سكان العالم يتزايدون بشكل متسارع وهذا عائد إلى جملة من العوامل منها التطور العلمي بكل معطياته وخاصة الطب الذي ساهم في الإقلال من عدد الوفيات، وقد يترتب على ذلك تزايد العبء على الدخل القومي الأمر الذي عمل على تدني المستوى المعاشي للسكان.

وإذا نظرنا إلى البلدان النامية والمتخلفة اقتصادياً فإننا نلاحظ حركة متسارعة في الزيادة السكانية، حيث إن العائلة في مثل هذه البلدان تنظر للأطفال على أنهم مصدر رزق لهم، فهي تدفع بهم إلى مجال العمل في سن الحداثة وهذا يتعكس مع حقوقهم في التربية والتعليم وهذا له آثاره المشبعة على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع.

ومن هذا المنظور لم يهمل المهتمون بالتنمية موضوع الأسرة ودورها المتميز في عملية التنمية، ومع بداية القرن العشرين بدأت فكرة تنظيم العائلة تحظى باهتمام متزايد بهدف السيطرة على ما يواجه الأسرة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها.

ومع وجود مثل هذا التوجه بدأت المجتمعات تتخذ ما تراه مناسباً من الأساليب لدرء الأخطار التي تواجهها خاصة بعد أن ظهر فيها التضخم السكاني، وكان الأساليب العمل على تنظيم الأسرة الذي يعني التخطيط لحياتها وتحديد عدد أفرادها عن طريق استخدام وسائل تنظيم وضبط عمليات الإنجاب التي ترتبط بإرادة الزوجان في عملية التنظيم المطلوبة مما يجعلهم قادرين على تجنب كل ما يعيق حياتهم الطبيعية⁽¹⁾.

إن الأسرة المعاصرة تعاني من العديد من المشكلات التي يصعب حلها، سواء أكانت في الإنسان أو مستوى المعيشة والمستوى الصحي

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف، على مواقف أفراد عينة البحث من العوامل التي تساهم في تنظيم النسل، كما تهدف إلى الكشف عن الفروق في مواقف الأفراد وإلى أي المتغيرات التالية يمكن أن تُعزى الجنس، العمر، الدين، مستوى التعليم، مستوى الدخل، ملكية السكن، حجم الأسرة، وبناء على هذا الكشف وتحديد دور المتغيرات في التأثير على مواقف الأفراد فإننا نحقق هدفاً آخر وهو مساعدة رسمي السياسات الخاصة بعملية التنظيم في تحديد البرامج والخطط التي تساعد على إنجاح هذه العملية مما يوفر الوقت والجهد بالنسبة لتلك الجهات.

الدراسات السابقة:

حناك العديد من الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع تنظيم النسل إلا أنها اختلفت من حيث الجوانب التي عالجتها ومن حيث مساحة المعالجة فمنها من تناول جوانب جزئية ومنها ما تناول جوانب أكثر شمولاً واتساعاً، فنجد أن البعض منها ركز على التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الأسرة ومنها من ركز على العلاقة بين تنظيم الأسرة والتعليم وكذلك العوامل الصحية والاقتصادية... إلخ، والسبب في ذلك يعود إلى تشابك هذه المواضيع وتداخلها مع بعضها البعض مما يجعل تناولها بشكل كامل أشبه بالمستحيل.

وفي هذا الصدد يشير أحمد حمودة إلى أن أي مجتمع إنساني يتكون من مجموعة من الأسر ويرتبط تخطيط أو تنظيم هذه الأسرة في ضوء الموارد المتاحة لها مع التخطيط الكلي لتحقيق التوازن بين سكان المجتمع كاملاً والموارد المتاحة له، ومن هنا فإن العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية باتت معروفة ومدعمة

الأفراد ودياناتهم وأعمارهم ودخولهم ومستواهم التعليمي ونوع السكن وحجم الأسرة.

مشكلة الدراسة:

لكل ظاهرة أو سلوك أو موقف اجتماعي عوامل مباشرة كانت أو غير مباشرة تدفع به إلى حيز الوجود، غير أن هذه العوامل لا تتساوى في أهميتها بالنسبة لكافة أفراد المجتمع فهي تدرج من حيث أهميتها وأولويتها وفقاً لعدد من المتغيرات التي تميز الأشخاص عن بعضهم البعض، إن مثل هذه الرؤية تصدق على عملية تنظيم النسل، فهذه العملية لها جملة من العوامل المتعددة والتي بدورها تحكم مواقف الأفراد من هذه العملية، وفي نفس الوقت فإن تأثير هذه العوامل يختلف أيضاً في تحديد المواقف باختلاف أعمارهم أو دخلهم أو دينهم أو حجم أسرهم أو ملكيتهم للسكن أو جنسهم، ومن هنا فإن مشكلة البحث يمكن أن تصاغ على شكل التساؤلات التالية:

- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير الجنس.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير الدين.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير الدخل.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير حجم الأسرة.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير العمر.
- هل هناك فروق في مواقف الأفراد من عوامل التنظيم تُعزى لمتغير ملكية السكن.

حيث ترغب الأسر في الاحتفاظ بنسبة معاشي مرتفع، مع زيادة الاكتشافات الطبية في مجال ضبط النسل وإقبال الناس عليها وخير دليل على ذلك أن كثيراً من الأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال تؤمن في الوقت الحالي بضرورة تنظيم الأسرة وهذا دليل على عمق التغير في الاتجاهات المتعلقة بهذا المجال⁽¹⁰⁾. غير أن مارجريت ميد تعطي وجه نظر قد تبدو مختلفة فهي ترى أن وجود عدد كبير من الأطفال ربما يكون مفيداً للعب المشترك لأن إرسال الأطفال إلى دور الحضانة سوف يتطلب مبالغ طائلة⁽¹¹⁾.

أما معن خليل فقد أشار إلى أنه في عام 1980 تبين أن 6% من النساء المتزوجات ممن تتراوح أعمارهن بين 18 - 34 لم ينجبن خلال حياتهن الزوجية وأن 11% من الأرمال والمطلقات الأمريكيات يشعرن بنفس الشعور السلبي نحو الانجاب إذ ظهرت تقارير من وزارة الزراعة الأمريكية عام 1990 توضح بأن معدل تصاريح تكاليف الأسرة الأمريكية على الفرد من أعضاء الطبقة العليا والمتوسطة هو 249 - 260 ألف دولار تصرف على الملابس والمأكل والمأوى منذ لحظة الميلاد حتى بلوغه 22 عام⁽¹²⁾.

في حين أشار محمد صفوح إلى أن اتجاه المجتمع نحو التصنيع وارتفاع المستوى الصحي في الريف، وضعف دور عدد الأفراد في التماسك الاجتماعي، وانتشار التعليم باعتباره مؤشراً لمتغيرات متعددة منها الوعي العلمي، وارتفاع المستوى الاقتصادي، ودافعاً للعمل، قد أثر في مجمله على حجم الأسرة، كما أن ارتباط حجم الأسرة بالوضع التعليمي للزوجة خاصة ما يبدو واضحاً، وأن الدراسة أوضحت أن كثرة عدد الأطفال كانت من أهم العوائق لعمل المرأة وقد بلغت نسبة هذا العامل إلى مجموع العوامل الأخرى 47% ومن هنا فإن الشروط العامة الجديدة تفرض تنظيمًا للنسل وتخطيطاً للعائلة لا تحديداً له⁽¹³⁾.

بالدراسات والبحوث في مختلف أنحاء العالم سواء منها على صعيد الأسرة أو المجتمع بأكمله⁽⁶⁾. ويشير كليمنان إلى أن العلاقة بين تنظيم الأسرة والناحية الصحية يرى أن تنظيم الأسرة جزء من الطب الوقائي، حيث أن أخطار الولادة تتعاظم مع تقدم السن، وتكثر عند الزوجات صغيرات السن أي ما دون 16 سنة، كما أن هذه المخاطر تزداد أيضاً عند الزوجات اللواتي أنجبن عدداً كبيراً من الأطفال سواء على صعيد الأم ذاتها أو على صعيد الأطفال وكل هذه المخاطر يمكن تجنبها بالتنظيم الجيد للأسرة⁽⁷⁾.

وفي حين تعرض الكيسواني لدور التعليم في توعية المواطن ودفعه للاتجاه نحو تنظيم الأسرة حيث أن نمو التعليم واتساع الثقافة في المجتمع يؤثران على تبني سياسة التنظيم من قبل الأسرة، كما أن ثقافة الزوجين تعتبر من العوامل الأساسية في هذا الاتجاه وبالتالي فإن نمو وتطور أي جانب من جوانب الحياة يؤثر على الجانب الآخر سواء سلباً أو إيجاباً، فكلما كانت الأسرة كبيرة ودخلها متدني فإن ذلك يؤدي أيضاً إلى تدني في مستواها الصحي والاجتماعي والثقافي وهذا من العوائق المهمة التي تقف في وجه تنمية المجتمع والارتقاء به نحو الأفضل⁽⁸⁾.

أما الفاضل المغربي فيؤكد على دور تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة فهو يوفر للأسرة الوقت الكافي للاهتمام بالطفل وتقديم كامل الرعاية له من خلال عملية تباعد الولادات في ضوء تعقيدات الوضع الحالي في مجتمعنا نفسياً وصحياً واقتصادياً... إلخ ولهذا يصعب على الأسرة إيجاد الوقت الكافي لرعاية عدد أكبر من الأطفال ومن هنا فإن تنظيم الأسرة أصبح ضرورة حياتية من كافة الجوانب⁽⁹⁾.

وتشير سناء الخولي إلى أن هناك اتجاه نحو تقليل عدد الأطفال وخاصة في المناطق الحضرية

وفي دراسة عن الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام 2005 وربطها بالعوامل الديمغرافية، فقد أشارت الدراسة إلى أن الفئة العمرية من 14 سنة فما دون تشكل ما نسبته 42.5% من حجم السكان لعام 1991 في حين أنها كانت 52% عام 1976 كما تشير الدراسة إلى أن معدل الخصوبة قد انخفض من حوالي 50 بالألف في السبعينات إلى حوالي 34 بالألف في بداية التسعينات⁽¹⁸⁾، وهذا يدل - على الرغم من التراجع في النمو السكاني - على أنه لا يزال النمو كبيراً في الأردن، ولهذا فإنه لا بد من اتخاذ سياسات وإجراءات واستراتيجيات جريئة ذات أبعاد قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد تكفل معالجة النمو السكاني غير المخطط، كما أشارت الدراسة إلى أن زيادة الإنجاب تؤثر على معدل مشاركة الأم في قوة العمل وعادة ما يكون المشاركون بين النساء أقل من الذكور⁽¹⁹⁾.

وفي دراسة أجراها طلعت إبراهيم توصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة وبعض المتغيرات مثل الدخل ومهنة رب الأسرة، ومستوى تعليمه وملكية السكن كمؤشرات للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، فكلما ارتفع هذا المستوى مال حجم الأسرة إلى الصغر، كما بينت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين السكن وحجم الأسرة⁽²⁰⁾.

أما حسن عثمان فقد توصل في دراسته عن الخصوبة البشرية في الأردن، إلى أن المستوى التعليمي وخاصة المرأة من أهم المتغيرات التي تؤثر تأثيراً قوياً على السلوك الإنجابي للمرأة الأردنية⁽²¹⁾.

في حين أن دراسة محمد نجيب الصرايرة توصلت إلى أن أكثر الأفراد اقتناعاً بتنظيم النسل وممارسته هم الأفراد الأعلى تعليماً، كما أوضحت الدراسة أن فئة الموظفين هم أكثر معرفة ويملكون اتجاهات إيجابية نحو تنظيم النسل قياساً بفئة المزارعين

أما المؤتمر العالمي لتنظيم الأسرة الذي انعقد في جاكارتا عام 1981 فقد تمخض عن جملة من التوصيات منها⁽¹⁴⁾:

1 - أن تنظيم الأسرة حق إنساني وعلى الحكومات ترجمة هذا الحق إلى سياسات واقعية وبرامج تعنى باحتياجات شعوبها.

2 - يجب توفير مختلف وسائل تزويد الرجال والنساء بالمعلومات الصادقة عن المزايا والأضرار الناجمة عن استخدام هذه الوسائل (وسائل منع الحمل).

3 - إن تنظيم الأسرة جزء ضروري من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتكامل معها.

وأما المسح الذي أجري في الأردن عام 1980 فقد وجد أن 40% من الأزواج لا يؤمنون باستعمال وسائل تنظيم النسل وأن أكثر من 50% يعتقدون أن تحديد حجم الأسرة هو أمر بيد الله، والخلاصة أنه ما لم تتغير هذه الاتجاهات فإن تنظيم الإنجاب سيظل محدوداً في الأردن⁽¹⁵⁾.

كما توصلت علياء شكري في دراسة عن الريف والحضر إلى أن عدد الأطفال يرتفع عند الأسر العاملة في الزراعة حيث وجدت أن 11 أسرة من أصل 15 أسرة عاملة بالزراعة حيث أنجبت 15 طفل فأكثر، أما الأسر التي تعمل فيها الزوجة بأجر عند الآخرين فأُنجبت من 2 - 4 أطفال، في حين كانت الأسر الأقل إنجاباً هي الأسر التي تعمل فيها المرأة في وظائف حكومية⁽¹⁶⁾.

هذا وقد أوضح عبد الله الطرزي أن التعليم يحد من كثرة الإنجاب لأن المرأة المثقفة تكون أقل إنجاباً من المرأة الأمية أو الأقل تعليماً والسبب في ذلك لا يعود إلى أنها قضت أهم فترات خصوبتها في التعليم قبل زواجها بل تكون أقل إنجاباً بعد الزواج بسبب عملها ورغبة منها بالتمتع بوقتها فضلاً عن استخدام موانع الحمل بفاعلية أكبر⁽¹⁷⁾.

4 - إن الجهل، والاعتقاد بأن التنظيم حرام، والخوف من مضايقة الزوج، وخوف الزوجة من الزواج عليها، من المعوقات التي تحول دون تنظيم النسل من قبل الزوجة.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

لقد تم اختيار بلدة الحصن وهي بلدة أردنية صغيرة الحجم تقع في شمال الأردن وتبع إدارياً لمحافظة إربد، وتبعد عنها بحوالي 4 كلم ويبلغ عدد سكانها 16312 نسمة موزعة على 2829 أسرة. وتتميز هذه البلدة بجمعها الخصائص الحضرية والريفية معاً، كما أنها تحتوي على سكان ينقسمون بالمناقصة تقريباً بين مسلمين ومسيحيين، وقد تم اختيارها مكاناً لإجراء الدراسة. أما مجتمع البحث فهو يتكون من الأسر التي تمارس تنظيم النسل في هذه البلدة.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة الوصول إلى قوائم بأسماء المنظمات في هذه البلدة وحساسية الموضوع من جانب آخر كموضوع له علاقة بالنساء والجنس في مجتمع محافظ فقد عمد الباحث إلى اعتماد أسلوب العينة القصدية معتمداً في ذلك على عدد من طلبة جامعة اليرموك وخاصة الطالبات لقدرتهن على تحصيل المعلومات ومعرفتهن بالمجتمع حيث أختير فريق العمل من سكان تلك البلدة، وقد تم الحصول على 200 من الأسر المنتظمة رغم أننا قد قدمنا بطباعة 250 استبيان، كما إننا لم نستطيع تحديد نسبة العينة وذلك لعدم معرفتنا بحجم مجتمع البحث.

الذين يفضلون إنجاب عدد أكبر من الأطفال ويعارضون تنظيم النسل فكراً وممارسة، كما توصلت هذه الدراسة أن الإعلام له دور واضح في تعريف الأفراد بموضوع تنظيم النسل⁽²²⁾.

وفي دراسة عن أنماط الخصوبة في المدن الأردنية أجراها كايد أبو صبيحة وجد أن هناك اتجاه عام يدل على العلاقة العكسية بين الخصوبة ومستوى التحصيل العلمي للأب والأم، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية أيضاً بين الخصوبة والدخل بشكل عام، كما وجدت الدراسة أنه أعلى مستويات الخصوبة والدخل بشكل عام، كما وجدت الدراسة أنه أعلى مستويات الخصوبة توجد عند الآباء والأمهات ذوي المؤهلات العلمية المنخفضة⁽²³⁾.

كما توصلت نادية شكري في دراستها إلى النتائج التالية⁽²⁴⁾:

- 1 - هناك تناقض بين المستوى التعليمي وكبر حجم الأسرة.
 - 2 - تستنزف الأسرة الكبيرة جهد الوالد إلى الحد الذي يوقفه عن تلبية متطلباتها.
 - 3 - كلما زاد حجم الأسرة أدى ذلك إلى تزايد الجهل والفقر والعوز.
 - 4 - كثرة الإنجاب تضعف صحة الوالدين والعكس صحيح.
- ومن جانب آخر توصلت دراسة عبد العزيز الخزاعة للنتائج التالية⁽²⁵⁾:
- 1 - هناك علاقة عكسية بين عمر الزوجة وبين زيادة عدد الأطفال الذين أنجبتهن.
 - 2 - لا توجد علاقة بين ظروف الزوج والتشرد وبين زيادة أو نقصان الاتجاهات نحو الإنجاب.
 - 3 - ليس للعامل الديني أثر في اتجاهات الزوجة نحو الإنجاب.

طريقة جمع البيانات

لقد تم جمع بيانات الدراسة بواسطة الاستبيان الموزع باليد والذي قام بتوزيعه 15 طالباً من طلبة قسم علم الاجتماع بعد أن تم تدريبهم بشكل يتلائم ومتطلبات جمع البيانات والتعامل مع المواطنين.

طريقة التحليل الإحصائي

حللت البيانات بواسطة الحاسوب حيث ترجمت الفئات اللفظية لكل فقرة بما يناسبها من فئات رقمية وبعد أن تم إدخال البيانات للحاسب الآلي تم استخدام اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي، ثم أخذت المقارنات البعدية على طريقة شافيه Schaffee لإيجاد الاختلاف بين فئات المتغيرات التابعة في ضوء المتغيرات المستقلة.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً: خصائص عينة البحث

يتناول هذا الجانب توزيع أفراد عينة البحث على حساب المتغيرات المستقلة التي يوضحها لنا الجدول التالي:

أداة البحث

أُستخدم في هذه الدراسة الاستبيان لغاية جمع المعلومات، وقد اشتمل على جزئين الأول يتعلق بعدد من المتغيرات المستقلة وهي العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، نوع السكن، عدد أفراد الأسرة، الديانة، الجنس، أما الجزء الثاني فيحتوي على الأسئلة التي لها علاقة بالعوامل المؤدية إلى تنظيم النسل كالعامل الاقتصادي، وصحة الأم والطفل، وتوفير الجو المنزلي المناسب، وعمل الزوجة، والسكن المريح، والتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء.

صدق الأداة

قام الباحث بالتحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من ذوي الاختصاص سواء في مجال علم الاجتماع أو علم النفس لمعرفة مدى قدرة الأداة على قياس الموضوع المراد قياسه ومدى انسجام الفقرات وقدرتها على تغطية الموضوع وقد أبدى المحكمين عدداً من الملاحظات بموجبها تعديل الفقرات وإعادة صياغة بعضها الآخر كما تم حذف بعض الفقرات التي قد تثير نوعاً من الشكوك لدى المبحوثين.

جدول رقم (1)

يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب المتغيرات المستقلة كـ (الجنس، الديانة، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، نوع السكن، حجم الأسرة).

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	إناث	103	51.5%
الديانة	ذكور	97	48.5%
	مسلم	102	51%
	مسيحي	98	49%
المجموع		200	100%
العمر	20 سنة فما دون	21	10.5%
	25 - 20	46	23%
	30 - 26	25	12.5%
	35 - 31	16	8%
	40 - 36	26	13%
	46 فما فوق	48	23%
المجموع		200	100%
المستوى التعليمي	لاتعليم	9	4.5%
	ابتدائي	16	8%
	إعدادي	26	14.5%
	ثانوي	69	34.5%
	دبلوم	29	14.5%
	جامعي	42	21%
	دراسات عليا	6	3%
المجموع		200	100%
الدخل الشهري	أقل من 100 دينار	49	24.5%
	199 - 100	81	40.5%
	299 - 200	39	19.5%
	399 - 300	14	8%
	499 - 400	6	3%
	500 فما فوق	11	5.5%
المجموع		200	100%
نوع السكن	ملك	133	66.5%
	إيجار	67	33.5%
المجموع		200	100%
عدد أفراد الأسرة	3 فما دون	36	18%
	4 - 6	24	32%
	7 فما فوق	100	50%
المجموع		200	100%

تناولنا العديد من المتغيرات ذات الأهمية والتي نعتقد بأنها تؤثر وبشكل فاعل في موقف أفراد عينة البحث من الأمور التي تدفعهم لتنظيم النسل فهذه المتغيرات تؤثر وتتأثر بالوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبالتالي فهي ترتبط بعلاقة جدلية بالبناء الاجتماعي وتؤثر في طبيعة ما يحتويه من نظم اجتماعية تحدد مواقف الأفراد المرغوب منها وغير المرغوب وهذه المتغيرات وضحها الجدول (1) والذي يتبين من خلاله أن أفراد عينة البحث توزعوا من حيث الجنس على النحو التالي 103 إناث ونسبة 51.5% في حين كان عدد الذكور 97 ونسبة 48.5%.

أما على صعيد متغير الدين فقد كان عدد المبحوثين المسلمين 102 ونسبة 51% في حين كان عدد المسيحيين 98 ونسبة 49%. وكانت نتائج توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير العمر على النحو التالي وعلى حسب تدرج الفئات، فقد كان عدد الأفراد الذين يقعون ضمن الفئة 20 سنة فما دون 21 مبحوث ونسبة 10.5%، أما فئة العمر من 21 - 25 سنة فقد كان عدد المبحوثين 46 فرد ونسبة 23%، في حين كان عدد أفراد الفئة من 26 - 30 سنة، 25 فرد ونسبة 12.5%، وفئة 31 - 35 سنة 16 مبحوث ونسبة 8%، وكان عدد الأفراد في الفئة الواقعة بين 36 - 40 سنة 26 فرد ونسبة 13%، وفي الفئة الواقعة ما بين 41 - 45 سنة كان عدد المبحوثين 18 فرد ونسبة 9%، أما الفئة الأخيرة وهي فئة 46 سنة فما فوق فقد كان عدد المبحوثين الواقعين ضمن هذه الفئة 48 مبحوث ونسبة 23% وقد احتلت هذه الفئة المقام الأول من حيث عدد الأفراد قياساً للفئات الأخرى.

أما نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير التعليم فقد جاء توزيع أفراد العينة على فئات هذا المتغير على النحو التالي، ففي فئة من هم بدون تعليم فقد كان عددهم 9 مبحوثين ونسبة 4.5%، أما فئة الحاصلين على التعليم الابتدائي فقد كان حجمها 16 مبحوث ونسبة 8%، وفي فئة الحاصلين على التعليم

الإعدادي فقد كان حجمها 29 فرد ونسبة 14.5%، وفي فئة الحاصلين على التعليم الثانوي كان عدد المبحوثين 69 فرد ونسبة 34.5%، وقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الأولى بالنسبة لبقية الفئات، أما فئة الحاصلين على الدبلوم (كلية مجتمع) فقد كان عدد المبحوثين الواقعين ضمن فئة التعليم الجامعي 42 مبحوث ونسبة 21%. أما فئة الحاصلين على الدراسات العليا والتي تقع في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب الجدولي ومن حيث عدد أفرادها حيث بلغ عدد المبحوثين الواقعين ضمن هذه الفئة 6 مبحوثين ونسبة 3%.

أما توزيع عينة البحث حسب متغير الدخل فقد جاءت على النحو التالي وحسب ترتيبها الجدولي، ففي الفئة الأولى فئة أقل من 100 دينار فقد كان عدد المبحوثين ضمن هذه الفئة 49 مبحوث ونسبة 23.5%، أما الفئة التالية الواقعة بين 100 - 199 دينار فقد جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد أفرادها 81 مبحوث ونسبة 40.5%، في حين كان عدد المبحوثين الذين مستوى دخلهم يقع ضمن الفئة 200 - 299 فقد كان عددهم 39 مبحوث ونسبة 19.5%، أما الفئة التي دخلها يقع ضمن الفئة 300 - 399 دينار فقد كان عدد أفرادها 14 مبحوث ونسبة 8%، وجاءت الفئة التي يقع دخلها بين 400 - 499 في المرتبة الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 6 ونسبة 3%، أما الفئة 500 فما فوق فقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 11 ونسبة 5.5%.

أما متغير السكن فقد تبين من خلال الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين يملكون السكن 133 مبحوث ونسبة 22.5%. في حين كان عدد المبحوثين الذين سكنهم بالإيجار 27 مبحوث ونسبة 23.85%.

أما على صعيد متغير حجم الأسرة فقد كان توزيع عينة البحث كما يلي الأفراد الذين أسرهم 3 فما دون فقد كان عددهم 36 مبحوث

أما على صعيد متغير الدين فقد كان عدد المبحوثين المسلمين 102 ونسبة 51% في حين كان عدد المسيحيين 98 ونسبة 49%. وكانت نتائج توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير العمر على النحو التالي وعلى حسب تدرج الفئات، فقد كان عدد الأفراد الذين يقعون ضمن الفئة 20 سنة فما دون 21 مبحوث ونسبة 10.5%، أما فئة العمر من 21 - 25 سنة فقد كان عدد المبحوثين 46 فرد ونسبة 23%، في حين كان عدد أفراد الفئة من 26 - 30 سنة، 25 فرد ونسبة 12.5%، وفئة 31 - 35 سنة 16 مبحوث ونسبة 8%، وكان عدد الأفراد في الفئة الواقعة بين 36 - 40 سنة 26 فرد ونسبة 13%، وفي الفئة الواقعة ما بين 41 - 45 سنة كان عدد المبحوثين 18 فرد ونسبة 9%، أما الفئة الأخيرة وهي فئة 46 سنة فما فوق فقد كان عدد المبحوثين الواقعين ضمن هذه الفئة 48 مبحوث ونسبة 23% وقد احتلت هذه الفئة المقام الأول من حيث عدد الأفراد قياساً للفئات الأخرى.

أما نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير التعليم فقد جاء توزيع أفراد العينة على فئات هذا المتغير على النحو التالي، ففي فئة من هم بدون تعليم فقد كان عددهم 9 مبحوثين ونسبة 4.5%، أما فئة الحاصلين على التعليم الابتدائي فقد كان حجمها 16 مبحوث ونسبة 8%، وفي فئة الحاصلين على التعليم

الإعدادي فقد كان حجمها 29 فرد ونسبة 14.5%، وفي فئة الحاصلين على التعليم الثانوي كان عدد المبحوثين 69 فرد ونسبة 34.5%، وقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الأولى بالنسبة لبقية الفئات، أما فئة الحاصلين على الدبلوم (كلية مجتمع) فقد كان عدد المبحوثين الواقعين ضمن فئة التعليم الجامعي 42 مبحوث ونسبة 21%. أما فئة الحاصلين على الدراسات العليا والتي تقع في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب الجدولي ومن حيث عدد أفرادها حيث بلغ عدد المبحوثين الواقعين ضمن هذه الفئة 6 مبحوثين ونسبة 3%.

أما توزيع عينة البحث حسب متغير الدخل فقد جاءت على النحو التالي وحسب ترتيبها الجدولي، ففي الفئة الأولى فئة أقل من 100 دينار فقد كان عدد المبحوثين ضمن هذه الفئة 49 مبحوث ونسبة 23.5%، أما الفئة التالية الواقعة بين 100 - 199 دينار فقد جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد أفرادها 81 مبحوث ونسبة 40.5%، في حين كان عدد المبحوثين الذين مستوى دخلهم يقع ضمن الفئة 200 - 299 فقد كان عددهم 39 مبحوث ونسبة 19.5%، أما الفئة التي دخلها يقع ضمن الفئة 300 - 399 دينار فقد كان عدد أفرادها 14 مبحوث ونسبة 8%، وجاءت الفئة التي يقع دخلها بين 400 - 499 في المرتبة الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 6 ونسبة 3%، أما الفئة 500 فما فوق فقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 11 ونسبة 5.5%.

أما متغير السكن فقد تبين من خلال الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين يملكون السكن 133 مبحوث ونسبة 22.5%. في حين كان عدد المبحوثين الذين سكنهم بالإيجار 27 مبحوث ونسبة 23.85%.

أما على صعيد متغير حجم الأسرة فقد كان توزيع عينة البحث كما يلي الأفراد الذين أسرهم 3 فما دون فقد كان عددهم 36 مبحوث

أما على صعيد متغير الدخل فقد جاءت على النحو التالي وحسب ترتيبها الجدولي، ففي الفئة الأولى فئة أقل من 100 دينار فقد كان عدد المبحوثين ضمن هذه الفئة 49 مبحوث ونسبة 23.5%، أما الفئة التالية الواقعة بين 100 - 199 دينار فقد جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد أفرادها 81 مبحوث ونسبة 40.5%، في حين كان عدد المبحوثين الذين مستوى دخلهم يقع ضمن الفئة 200 - 299 فقد كان عددهم 39 مبحوث ونسبة 19.5%، أما الفئة التي دخلها يقع ضمن الفئة 300 - 399 دينار فقد كان عدد أفرادها 14 مبحوث ونسبة 8%، وجاءت الفئة التي يقع دخلها بين 400 - 499 في المرتبة الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 6 ونسبة 3%، أما الفئة 500 فما فوق فقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة حيث كان عدد أفرادها 11 ونسبة 5.5%.

أما متغير السكن فقد تبين من خلال الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين يملكون السكن 133 مبحوث ونسبة 22.5%. في حين كان عدد المبحوثين الذين سكنهم بالإيجار 27 مبحوث ونسبة 23.85%.

أما على صعيد متغير حجم الأسرة فقد كان توزيع عينة البحث كما يلي الأفراد الذين أسرهم 3 فما دون فقد كان عددهم 36 مبحوث

ونسبة 32%، في حين كان عدد المبحوثين الذين هم من أسر عدد أفرادها أكثر من 8 كان عددهم 100 مبحوث ونسبة 50%.

ثانياً: نتائج التحليل بالاختبار الإحصائي (ت)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) الذي عالج موقف المبحوثين من عوامل تنظيم النسل في ضوء عدد من المتغيرات كلاجنس والديانة ونوع السكن وقد ظهرت النتائج التالية:

على صعيد متغير الجنس وعلاقته بالعوامل الاقتصادية تبين أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (3.68) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولة والتي تبلغ (2.443) بمستوى دلالة 0.05. أما على صعيد متغير الجنس بالمتغير التابع الثاني وهو صحة الأم والطفل فلم تظهر النتائج فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث كانت نتيجة (ت) المحسوبة 1.99 في حين أن نتائج (ت) الجدولة (2.447) وهي أكبر من قيمة (ت) المحسوبة وبمستوى دلالة 0.05، أما على صعيد الرغبة في توفير الجو المنزلي الهادي كسبب للتنظيم وعلاقته بالجنس فقد يتبين أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (3.1) في حين أن قيمة (ت) الجدولة (2.365) وبمستوى دلالة 0.05، وعلة صعيد متغير عمل الزوجة عامل لتنظيم النسل وعلاقته بالجنس فقد تبين أنه لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (0.9) في حين أن قيمة (ت) الجدولة (2.571). وكذلك السكن الملائم كدافع للتنظيم فلم يشكل أي مصدر للاختلاف في ضوء الجنس فقد تبين عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (1.08) في حين أن قيمة (ت) الجدولة (2.776). وقد أوضحت نتائج الدراسة على صعيد علاقة متغير الجنس بالتنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية حيث تبين أن قيمة

(ت) المحسوبة (2.86) في حين أن قيمة (ت) الجدولة (2.571) وهي أصغر من قيمة (ت) المحسوبة. أما على صعيد علاقة متغير الدين بالعوامل الدافعة لتنظيم النسل فقد أوضحت نتائج الجدول رقم (2) النتائج التالية.

فعلى صعيد علاقة متغير الدين بالعوامل الاقتصادية أوضحت النتائج أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بمستوى دلالة 0.05، حيث كانت نتيجة (ت) المحسوبة (2.63) في حين أن نتيجة (ت) الجدولة (2.447).

أما على صعيد بقية المتغيرات فلم يتضح أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية، بالنسبة لمتغير صحة الأم، والجو المنزلي، وعمل الزوجة، والسكن الملائم، والتنشئة السليمة، فقد جاءت نتائج اختبار (ت) الجدولة وبمستوى دلالة 0.05.

كما أوضحت نتائج تحليل (ت) لعلاقة متغير نوع السكن بالمتغيرات التابعة عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بمستوى دلالة 0.05 حيث كانت نتائج (ت) المحسوبة جميعها أقل من نتائج (ت) الجدولة من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن فرضية البحث والتي تقوم بعدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مواقف أفراد عينة البحث من عوامل تنظيم النسل تعزى لمتغير الجنس، إن هذه الفرضية قبلت على صعيد متغير صحة الأم والطفل وكذلك توفير الجو المنزلي الهادي، وعمل الزوجة والسكن الملائم، في حين أنها لم تقبل على صعيد متغير العامل الاقتصادي والتنشئة السليمة للأطفال وهنا نقبل الفرضية التي تقول بعدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية.

كما أثبتت نتائج الدراسة صحة فرضية البحث التي تقوم بعدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مواقف أفراد عينة البحث من عوامل تنظيم النسل تعزى لمتغير الدين، على صعيد كافة المتغيرات ما عدا متغير زاحد وهو المتغير الاقتصادي.

تخلق نوعاً من التشابه في مواقفهم، وهذا نجد أن بعض الفروق حول بعض العوامل كالعامل الاقتصادي والذي يعزى الفرق فيه لمتغير الجنس وكذلك وجود فروق حول التنظيم من أجل التنشئة السليمة تعزى أيضاً لمتغير الجنس، نستطيع القول بأن الثقافة الاجتماعية التي تجعل الرجل هو المسؤول اقتصادياً عن الأسرة وهو الذي يتحمل أي نقص في متطلبات الأسرة أمام المجتمع والقانون وهو الذي يفسر لنا معنى وجود فروق تعزى لمتغير الجنس، كما نستطيع القول بأن وجود فروق تعزى أيضاً لمتغير الجنس فيما يتعلق بالرغبة بالتنشئة السليمة للأبناء فيما لو كان عددهم كبير في حين نجد أن المرأة في كثير من الأسر هي ربة بيت لا يمكن أن تفكر بالتنظيم من أجل التنشئة السليمة لأنها قد تعتقد بأن ذلك يعتبر تقصيراً من قبلها، هذا جانب، ومن جانب آخر نجد أن التنشئة السليمة لها متطلبات كثيرة من أهم هذه المتطلبات تستند على العوامل الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما العلاقة بين العامل الاقتصادي و متغير الدين، فنستطيع القول بأن وجود فروق بين الديانة الإسلامية والمسيحية التي يمثلها أفراد عينة البحث يمكن لنا أن نعزى ذلك إلى كون ارتباط الدين بالحالة القدرية التي تتطابق مع فهم الأفراد، بالتالي يمكن أن نجد أن المسلمين قد يرفضون التسليم بأن العامل الاقتصادي هو السبب في التنظيم لأن العامل في معتقداتهم خارج قدرة الفرد.

ومن الأمور التي يجب التنويه لها هنا أن عدم وجود فروق في معظم النتائج وعلى صعيد المتغيرات المستقلة قد يعود إلى أن المتغيرات التي تم تناولها كأسباب للتنظيم تشكل أهدافاً إنسانية قبل أن تكون خاصة بعينة البحث وهي تشكل غايات حياته جوهرية ولم تمس هذه المتغيرات ما يمكن أن يثير حساسية لدى الأفراد في المجتمع كالتعرض لمعتقداتهم أو أفكارهم أو تصوراتهم بشكل مباشر.

أما على صعيد المتغير الثالث وهو متغير نوع السكن وعلاقته بعوامل تنظيم النسل فقد قبلت فرضية البحث التي تقوم بعدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مواقف أفراد عينة البحث من عوامل تنظيم النسل تعزى لمتغير نوع السكن فقد تبين أنه لا توجد فروق على كافة المتغيرات.

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، نجد أن العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في تنظيم النسل، وأن الأسر المنظمة راغبة في الاحتفاظ بمستوى معاشي مرتفع وهذا يتفق من حيث المبدأ مع دراسة سناء الخولي مع أنه لا يقتصر على المناطق الحضرية فقط. كما نجد أن أفراد عينة البحث لا يوجد في مواقفهم فروق ذات دلالة معنوية إلا على صعيد المتغير الاقتصادي يعزى هذا الفرق لمتغير الدين وهنا نجد أن العوامل الدينية لم تعد تحدد موقف أرباب الأسر من التنظيم حيث تداخلت العوامل بعضها مع بعض، وهذا ما يختلف مع نتائج مسح عام 1980 الذي أشار إلى أن أكثر من 50% يعتقدون أن تحديد حجم الأسرة هو بأمر الله.

كما تبين أن هناك اتفاق بين نتائج هذه الدراسة ونتائج دراسة طلعت إبراهيم.

فدراستنا هذه لم تظهر وجود فروق في مواقف أفراد عينة البحث وعلى صعيد كافة المتغيرات في ضوء متغير ملكية السكن، في الوقت الذي أشارت دراسة طلعت إبراهيم إلى عدم وجود علاقة بين حجم الأسرة و ملكية السكن.

من خلال ما تقدم نستطيع القول بأن هذا التوحد في مواقف أفراد عينة البحث من عدد من المتغيرات كأسباب لتنظيم النسل قد ترجع في مجملها إلى تشابه ظروف المواطنين الأردنيين الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدراسة وفي عينة البحث بشكل خاص، وأن عوامل الوعي الثقافي وتنامي المعرفة وارتفاع نسبة التعليم بين أواسط عينة البحث من العوامل الأساسية التي

جدول رقم (2)
بين نتائج اختبارات (ت) لآثار الجنس والديانة والسكن على العوامل الاقتصادية، صحة الأم والطفل، وتوفير اجور المنزل الهادئ وعمل الزوجة والسكن الملائم والتسعة السليمة للأطفال كدوافع تنظيم النسل

العوامل المتغير		العامل الاقتصادي			صحة الأم والطفل			توفير الجور المنزلي الهادئ			عمل الزوجة			للحصول على سكن ملائم			التسعة الاجتماعية السليمة للأطفال					
		ن	م	ح	قيمة ت	ن	م	ح	قيمة ت	ن	م	ح	قيمة ت	ن	م	ح	قيمة ت	ن	م	ح	قيمة ت	
المتغير	أنثى	100	92	100	3.68	100	95	94	1.5	1.99	96	11.1	1.1	102	102	7.8	1.6	1.08	101	8.3	1.5	0.68
	ذكر	100	92	100	1.9	101	95	9.4	1.5	95	12.1	2.2	95	95	7.1	1.8	1.08	95	9.0	1.8		
	مسلم	97	97	97	1.9	100	98	9.3	1.7	1.66	98	11.4	2.1	101	102	7.9	1.8	0.18	100	8.8	1.8	0.14
المتغير	مسيحي	94	94	94	1.5	94	90	8.9	1.3		90	11.8	2.2	95	93	7.1	1.7	0.18	95	8.5	1.5	
	ملك	126	126	126	1.7	128	125	9.1	1.5		125	11.5	2.2	130	130	7.9	1.6	0.28	129	7.8	1.7	0.14
	إيجار	66	66	66	1.8	97	63	9.1	1.5	0.05	63	11.6	3.0	68	67	8.7	1.2	0.41	67	8.7	1.6	0.14

نتائج التحليل باختبار تحليل التباين الأحادي

الكثير من جوانب الحياة السلبية منها والإيجابية مما يساعد على تفعيل مواقف الأفراد من القضايا الاجتماعية التي تواجه حياتهم.

كما نجد أن معطيات هذه الدراسة تختلف مع دراسة سناء الخولي والتي توصلت من خلالها إلى أن هناك اتجاه نحو تقليل عدد الأطفال حيث أن أغلب أفراد عينة البحث في دراستنا هذه وهي دراسة على المنظمين للنسل، والتي تبين من خلالها أن 100 فرد من عينة البحث والتي تبلغ نسبتهم 50% أفادوا بأن حجم العائلة لديهم 7 أفراد وهذا حجم كبير نسبياً خاصة وأنهم منظمين، وهذا موقف قليس اتجاه وهو أكثر موضوعية وتعبيراً عن الواقع من الاتجاه، وعلى هذا نجد أن الدراسة تتفق واقعياً مع رؤية مارجريت ميد والتي ترى أن وجود عدد كبير من الأطفال ربما يكون مفيداً للعب المشترك لأن إرسال الأطفال لدور الحضانة سوف يتطلب مبالغ طائلة، ومع ذلك فإن هذا السبب لوحده غير كاف لتفسير هذه الظاهرة لأن وجود عدد كبير من الأطفال قد يرتبط بشكل مباشر بمنظومة القيم الاجتماعية من جانب، ومن جانب آخر قد يكون للعاطفة وتدني مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل دور في تفسير هذه الظاهرة. كما أن اختلاف المجتمعات من حيث التطور وشيوع تقسيم العمل هي من المتغيرات التي تؤثر في زيادة أو نقص عدد الأطفال.

كما تتفق هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة الفاضل المغربي التي أكدت على دور التنظيم في تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة، في دراستنا هذه لم يتضح أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مواقف أفراد عينة البحث من عامل التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء كعامل في تنظيم النسل وعلى هذا فإن كافة المستويات تجعل من التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء عامل مهماً من عوامل تنظيم النسل.

يوضح لنا الجدول رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار تحليل التباين الأحادي والتي أفادت عند مقارنة قيمة (ف) المحسوبة مع قيمة (ف) الحرجة بعدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية يسم مواقف أفراد عينة البحث من عوامل تنظيم النسل على صعيد كافة المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تعزى لها الفروق، وهي متغير العمر، الدخل الشهري، حجم الأسرة، المستوى التعليمي وعلى مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، ما عدا متغير التعليم وعلاقته بمتغير التعليم وعلاقته بمتغير صحة الأم والطفل حيث تبين أن هناك فروق إحصائية ذات دلالة معنوية، وأن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المستوى العلمي يساعد على زيادة الوعي والمعرفة بالآثار المترتبة على زيادة عدد الولادات وتقارب الأحمال وانعكاساتها على صحة الأم والطفل مما يخلق علاقة عكسية بين التعليم والوعي الصحي.

وبناءً على هذه النتيجة فإننا نقبل فرضية البحث (الفرضية الصفيرية) والتي تنص على عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة في مواقف أفراد عينة البحث من عوامل التنظيم يمكن أن تعزى للمتغيرات التالية، العمر، الدخل الشهري، حجم الأسرة، المستوى التعليمي.

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أن نتائج هذه الدراسة تؤيد ما جاء به كليمان من وجود علاقة بين تنظيم الأسرة والناحية الصحية، كما تؤيد ما جاء في دراسة الكسواني عن وجود علاقة بين التعليم وتنظيم النسل حيث يتبين من خلال هذه الدراسة أن أغلب أفراد عينة البحث المنظمين هم من المتعلمين، وعليه فإن التعليم من المتغيرات المهمة التي تساعد على تنامي الوعي والإدراك على صعيد

كما نجد أن نتائج هذه الدراسة تتفق مع ما جاء في دراسة صفوح الأخرس والتي ترى أن هناك ارتباط بين حجم الأسرة والوضع التعليمي وخاصة تعليم الزوجة فقد تبين من خلال دراستنا هذه أن ما نسبته 95.5% من عينة البحث هم من الحاصلين على مستوى تعليمي معين بغض النظر عن درجة ذلك التعليم، وفي الوقت نفسه تتفق نتائج دراستنا هذه مع نتيجة أخرى من نتائج دراسة صفوح الأخرس والتي أفادت بأن كثرة الأطفال من أهم عوائق خروج المرأة للعمل حيث بلغت نسبة هذا العامل إلى العوامل الأخرى 47%، ويأتي وجه الاتفاق من خلال عدم وجود فروق بين أفراد عينة البحث في موقفهم من أن عمل المرأة من العوامل المهمة في تنظيم النسل.

كما تتفق الدراسة مع دراسة الطرزي التي توصلت إلى أن التعليم العالي يحد من كثرة الإنجاب لأن المرأة المثقفة تكون أقل إنجاباً من المرأة الأمية في أوساط المنظمين 4.5% في حين نجد أن نسبة المعلمين تعليماً جامعياً بين المنظمين 21%.

وتتفق دراستنا هذه مع ما جاء في دراسة عن الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن عام 2005 والتي أشارت إلى أن الإنجاب يؤثر على معدل مشاركة الأم في قوة العمل، وهذا ما أشارت له عينة البحث من خلال اتفاقهم على أن عمل المرأة من عوامل تنظيم النسل.

وفي الوقت نفسه تتفق هذه الدراسة مع دراسة عثمان حسن والتي توصلت إلى أن المستوى التعليمي خاصة تعليم المرأة، من أهم المتغيرات التي تؤثر تأثيراً قوياً على السلوك الإنجابي للمرأة الأردنية، كما تتفق مع ما جاء في دراسة الصرايره والتي توصلت إلى أن أكثر الأفراد اقتناعاً بتنظيم النسل وممارسته هم الأفراد الأعلى تعليماً.

في حين تختلف نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة كايد أبو صبيحة والتي توصلت إلى

وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للأب والأم ومستوى الخصوبة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الخصوبة ومستوى الدخل بشكل عام.

كما توصلت الدراسة إلى أن أعلى مستويات الخصوبة توجد عند الآباء والأمهات ذوي المؤهلات العلمية المنخفضة.

كما تتفق مع نتائج دراسة علياء شكري التي توصلت إلى وجود تناقض بين المستوى التعليمي وكبير حجم الأسرة، كذلك زيادة حجم الأسرة وزيادة الإنجاب وأثره على صحة الأم.

كما تتفق دراستنا مع دراسة الخزاعلة والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين عمر الزوجة وبين زيادة الأطفال حيث وجد من خلال دراستنا هذه أن الفئة العمرية 46 فما فوق من أفراد عينة البحث المنظمين هي أعلى المستويات حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة 47 وبنسبة 23.5%.

ومن خلال النتائج المقدمة نستطيع القول بأن هذا التوافق في النتائج وعدم وضوح أية فروق إحصائية دلالة معنوية، إنما يدل في اعتقادنا على تشابه جرة أرباب الأسر المنظمة حيث أن متغير العمر لم يكن له تأثير في خلق فروقات ففي مواقف هؤلاء الأرباب من عوامل تنظيم النسل هذا من جانب ومن جانب آخر نستطيع القول بأن أهمية عوامل التنظيم تتساوى في الأهمية بالنسبة لكافة الأعمار وهذا الكلام يصدق أيضاً على علاقة المستوى التعليمي بمتغير مستقر بالمتغيرات المعتمدة. ما عدا علاقة متغير المستوى التعليمي بمتغير صحة الأم والطفل حيث تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهنا نستطيع القول بأن أثر التعليم في معرفة الجوانب الصحية وإدراك أبعادها المعقدة والتي تحتاج إلى معرفة واسعة هي التي خلقت هذا التفاوت في مواقف أفراد عينة البحث، كما أن متغير الدخل لم يكن له تأثير واضح في

كإجابة على تساؤلات الدراسة - لتدلل على عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة في أغلب الأحيان ما عدا متغير الجنس وعلاقته بالعوامل الاقتصادية، ومتغير الجو المنزلي وكذلك متغير تنشئة الأبناء، وكذلك ظهرت هناك فروق ذات دلالة على صعيد متغير الدين والعوامل الاقتصادية، وأيضاً تبين هناك فروق ذات دلالة معنوية في موقفهم من صحة الأم كمتغير تابع والمستوى التعليمي كمتغير مستقل. ومن هذه النتائج يمكن الاستدلال على أن التغير الذي حصل على صعيد الظروف عامة في المجتمع هي التي دفعت هذه الأسر إلى التنظيم إلا أن عدم وضوح مواقف الأفراد من التنظيم وتحديد عامل واضح يحظى باهتمام شرائح المجتمع على حسب خصوصيتها يرجع إلى عوامل تقليد الثقافات الخارجية مع وجود نوع من الغموض في أفكار وقناعات الأفراد نحو عملية التنظيم.

ومن هنا فإننا نجد هذه الدراسة والتي نأمل أن تكون قد قدمت نوعاً من الخدمة العلمية للمجتمع، فإنها تحتاج إلى دراسات رافدة أكثر عمقا وشمولاً لدراسة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني، كما نعتقد بضرورة إجراء دراسات مقارنة الأمر الذي يساعد في إيضاح الغموض في المواقف كي يتمكن للمجتمع من توجيه خططه وبرامجه بالاتجاه الصحيح المناسب مع احتياجات المجتمع.

اختلاف مواقف الأفراد وقد يرجع ذلك إلى مستوى دخل الفرد عموماً لا يزال أقل من متطلبات التغير والتحول في المستوى المعاشي وما يرافق ذلك من تغيير في الأسعار وزيادة متطلبات الحياة يجعل الفروق في دخل الأفراد المنظمين ليس كبيراً فهم جميعاً لا يعتبرون ضمن الفئات الثرية التي يزيد دخلها عن احتياجاتها الأمر ذاته يصدق أيضاً على متغير حجم الأسرة الذي لم يظهر فروق على صعيد كافة المتغيرات التابعة، وهنا نستطيع القول بأن كافة عوامل تنظيم النسل وكما أشرنا سابقاً أصبحت مطالب حياة الأسر الذي وحد مواقف أفراد العينة منها في أغلب الأحيان بغض النظر عن عمرهم أو مستواهم التعليمي أو دخلهم الشهري وحتى عدد أفراد الأسرة لأن كافة العوامل متداخلة مع بعضها البعض فالخلل في واحد منها يترك آثاراً سلبية على البقية الباقية فعلاقتها علاقة تكاملية لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل فيما بينها.

الخاتمة

في ضوء هذه الدراسة والتي حاولت الكشف عن أثر بعض المتغيرات على مواقف أرباب الأسر المنظمة من بعض العوامل التي نعتقد أنها عوامل محفزة لعملية تنظيم النسل.

فقد جاءت نتائج هذه الدراسة من خلال اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي شافيه -

الهوامش

- (1) - مصطفى المسلماني، الزواج والأسرة، المطبعة الفجرية، القاهرة، 1970، ص169.
- (2) - مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965، ص362.
- (3) - علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1977، ص162.
- (4) - السيد محمد بدوي، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1981، ص348.
- (5) - عبد الله الزعبي، وآخرون، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام 2005 وربطها بالعوامل الديموغرافية، اللجنة الوطنية للسكان، الأمانة العامة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان، 1994، ص3.
- (6) - أحمد حمودة، تنظيم الأسرة وأبعاد التنمية والإنسانية والاجتماعية ودوره في رفاهية الأسرة والمجتمع، من كتاب محاضرات مختارة في تنظيم الأسرة، إشراف جمعية تنظيم وحماية الأسرة الأردنية، 1980، ص150.
- (7) - رونالد كليمان، دليل إلى تنظيم الأسرة، ترجمة الفاضل عبيد عمر، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1986.
- (8) - سالم الكسواني، تنظيم الأسرة في الأردن والرفاة الاجتماعي، من كتاب محاضرات في تنظيم الأسرة، مرجع سابق، ص62.
- (9) - رونالد كليمان، مرجع سابق، ص9.
- (10) - سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية الأسكندرية، 1979، ص339 - 340.
- (11) - المصدر السابق نفسه، ص319.
- (12) - معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان، 1994، ص69.
- (13) - محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووضائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية، دمشق، 1977، ص314.
- (14) - تنظيم الأسرة في الثمانينات، توصيات المؤتمر العالمي عن تنظيم الأسرة، جاكارتا، أندونيسيا، نيسان، 1981، ص20.
- (15) - مسح اتجاهات الأزواج نحو الخصوبة في الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، 1980، ص14.
- (16) - علياء شكري، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص387.
- (17) - عبد الله الطرزي، مبادئ علم السكان، دار الفرقان للطباعة والنشر، إربد، 1991، ص31.
- (18) - عبد الله الزعبي وآخرون، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن حتى عام 2005، مصدر سابق، ص6-7.
- (19) - المصدر السابق نفسه، ص73.
- (20) - طلعت إبراهيم لطفي، المستوى الاقتصادي الاجتماعي وعلاقته بحجم الأسرة، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد 15، عدد 1، 1988، ص171.
- (21) - عثمان حسن، الخصوبة في الأردن محددااتها الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مجلد 13، عدد 1، 1986، ص223.
- (22) - محمد نجيب الصرايره وآخرون، تأثير الحملات الإعلامية على مستوى الحملات المتعلقة بتنظيم الأسرة، جامعة اليرموك، حزيران 1990، ص39.
- (23) - كايد أبو صبيحة، أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 33، 1989، ص158.
- (24) - ناديا شكري يعقوب، تنظيم الأسرة في المجتمع المصري، دراسة ميدانية مقارنة للمجتمع الحضري والريفي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1974، ص50.
- (25) - عبد العزيز خزاعله، اتجاهات الزوجات نحو تنظيم النسل في المجتمع الأردني، مجلة التربة والتنمية، السنة الثانية، العدد 3، مايو 1993، ص179 - 190.